الشمول المالي و علاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر

د.خالد إبراهيم سيد أحمد

مدرس بقسم الاقتصاد و المالية العامة

، كلية التجارة–جامعة طنطا

و د. محمد محمد السيد راضي

مدرس بقسم الاقتصاد،

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

الشمول المالي و علاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر

د.خالد إبراهيم سيد أحمد[١] و د. محمد محمد السيد راضي[٢]

الملخص: تناول البحث استخدام مؤشر متعدد الأبعاد لقياس الأداء في مصر في مجال الشمول المالي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) لغرض المقارنة الزمنية فقط و ليس للمقارنة مع الدول الأخرى . ثم تم استخدام قيم هذا المؤشر لتقدير علاقة السببية بينه و بين مؤشر التنمية البشرية و معدل الفقر خلال فترة الدراسة باستخدام أسلوب التكامل المشترك و نموذج متجه تصحيح الخطأ. و قد توصل البحث الي أن أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه معنوية إحصائيا ذات طبيعة سالبة بين مؤشر الشمول المالي و معدل الفقر في الأجل القصير. و أن علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية هي علاقة موجبه ذات اتجاه واحد معنوية إحصائيا تتجه من الشمول المالي الي التنمية البشرية فقط. و تدعو هذه النتائج الي الاهتمام بالشمول المالي و إزالة المعوقات من أمامه لكي يتمكن من تحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية البشرية، الفقر، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract: This study examined the use of a multi-dimensional indicator to measure the performance in Egypt in the field of financial inclusion from 2000 to 2017. This indicator is prepared for time comparison only and not for comparison across countries. The values of this indicator were then used to estimate its causal relationship with Human Development Indicator (HDI) and the poverty rate during the study period using the Co-integration technique and the vector error correction model (VECM). The study concluded that there is a negative statistically significant bi-directional causal relationship between the financial inclusion indicator and the poverty rate in short term. Causal relationship between the financial inclusion indicator and the Human Development Indicator is a positive one-way relationship, which is statistically significant ,move from financial inclusion to human development only. These results call for paying attention to financial inclusion and to remove obstacles in front of it in order to achieve its objectives.

KEYWORD: Financial Inclusion, Human Development, Poverty, Cointegration, Vector Error Correction Model (VECM).

[١] مدرس بقسم الاقتصاد و المالية العامة، كلية التجارة-جامعة طنطا. khaled.ahmed@commerce.tanta.edu.eg
[٢] مدرس بقسم الاقتصاد، المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ. Mradi75@gmail.com

١: مقدمة

إن توافر الخدمات المالية و تنوعها يسهل الكثير من أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لتحقيق أهداف طويلة الأجل و مواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة. والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

و قد انتشرت منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الافكار التي تنادي بتعزيز قدرة الفقراء علي الوصول إلى البنوك التقليدية بدلاً من الاعتماد على مقرضي الأموال الذين عادة ما يستغلون سلطتهم الاحتكارية ويتقاضون أسعار فائدة مفرطة (Marr, et al, 2014). و بالتالي بدأت التوجهات الي دعم أسعار الفائدة التي تستهدف الفقراء في المقام الأول للأغراض الزراعية المنتجة ، وتم إنشاء العديد من المؤسسات المالية التنموية ، مثل البنوك الزراعية والصناعية ، كما أنشئت تعاونيات واتحادات ائتمانية في البلدان النامية في محاولة للاقتداء بالمؤسسات الموجودة في البلدان المتقدمة. و لكن شهد التطبيق الفعلي لهذه السياسات العديد من المعوقات بحيث ظل الفقراء يعملون في الأسواق المالية غير الرسمية.

وبداية من الألفية الحالية ،دعت الأمم المتحدة جميع البلدان إلى تزويد جميع قطاعات ومجموعات المجتمع التي لديها احتياجات بالخدمات المالية المناسبة والفعالة بتكاليف معقولة مع التركيز علي المزارعين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمجموعات الحضرية ذات الدخل المنخفض والمعاقين والمسنين وغيرهم من المجموعات الخاصة كأهداف لخدمة التمويل الشامل على أساس تكافؤ الفرص ومبدأ العمل المستدام من خلال زيادة توجيه السياسات والدعم ، وتعزيز بناء النظام المالي وتحسين البنية التحتية المالية(Song & Rong, 2017). بحيث أصبح الحد من الفقر من أهم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ، لينضم إلي أهداف التنمية المستدامة والتي أضيف إليها أيضا عدم المساواة (wan & wang, 2018).

وعلي الرغم من الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به البنوك في النظم المالية وتحفيز النمو الاقتصادي، و هو ما يحفز بدوره نشاط البنوك التجارية، ويزيد من أرباح البنوك سواء القائمة أو الجديدة و يساعد على منح الائتمان للأفراد بأسعار معقولة و يساعد على تعزيز الشمول المالي، إلا أنه قد لوحظ عدم نجاح الأنظمة المالية المتطورة بشكل كبير في أن تشمل جميع السكان، وأن بعض شرائح السكان مازالت بعيدة عن استخدام الخدمات المالية الرسمية و قد يرجع ذلك إلي التفاوت الكبير في تكاليف الخدمات المالية وعدم العدالة في توزيع الدخل(Sarma et al, 2015).

وبالنظر إلي حالة الاقتصاد المصري يلاحظ انتشار الفقر في مناطق متعددة ومتفاوتة المستويات بين الريف والحضر وفي الصعيد عن الوجه البحري، حيث يمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المستدامة

كما يشكل الفقر والحرمان خطر على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ،فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر. و يتضمن الحد من الفقر آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي. فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن هناك أفراد وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات (الليثي، ٢٠١٥).

وقد بذلت الحكومات المصرية المتعاقبة مجهودات عديدة للتخفيف من حدة هذه المشكلة، وكان من أهم هذه المجهودات (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مؤسسة التضامن للتمويل الصغير)، ولكن هذه المحاولات كانت محدودة الأثر إلي حد بعيد. و لذا اتجهت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة إلي طرح برنامج لاستخدام الشمول المالي كأداة لدمج الفقراء والمحرومين في النظام المالي الرسمي للدولة لتحسين أوضاعهم في إطار خطة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق النمو الشامل.

وبالتالي نشأت الحاجة إلي دراسة الأبعاد المختلفة للشمول المالي بشكل عام و ما ينطوي عليه هذا المصطلح من آثار علي مؤشرات التنمية البشرية و معدلات الفقر في مصر.

١-١: مشكلة البحث

يعد الفقر من أبرز المشكلات والعوائق الاقتصادية التي تواجه الدول النامية ومنها مصر، وذلك لما للفقر من أثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة ،حيث يرتبط ارتفاع معدلات الفقر بارتفاع معدلات البطالة وانتشار بعض الأمراض أو الأوبئة وما يترتب على ذلك من انخفاض الانتاجية وانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. و بتتبع بيانات مسوح الدخل والإنفاق التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نلاحظ أن معدلات الفقر في مصر قد ارتفعت من ١٩,٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٧,٨% عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

و لمواجهة هذه المشكلة قامت الحكومة المصرية في الآونة الخيرة بطرح الشمول المال كآلية للتخفيف من حدة الفقر ، بحيث تشمل الفئات منخفضة الدخل في إطار النظام المالي الرسمي، مما يمكنهم من الحصول علي التمويل اللازم لمواجهة الطوارئ أو للبدء في أنشطة انتاجية تعمل علي زيادة دخولهم و تساعدهم علي توظيف أنفسهم ذاتيا مما يخفض معدل البطالة ، و في نفس الوقت يوفر الأوعية الادخارية الملائمة لصغار المدخرين و هو يسمح بتوجيه هذه المدخرات الي المجالات الأكثر فائدة بالنسبة للاقتصاد القومي.

و مصطلح الشمول المالي مصطلح واسع، يشتمل علي العديد من المؤشرات الفرعية الدالة علي تحققه، و كذلك علي العديد من المؤشرات المركبة التي تحاول دمج هذه المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يعبر عن أداء الدولة في هذا المجال. و نظرا لحداثة المصطلح ، فإن توافر البيانات الخاصة

بالمؤشرات الفرعية اللازمة لحساب هذا المؤشر عادة ما يكون عامل محدد للقدرة علي استخدام مؤشر للشمول المالي دون المؤشرات الأخرى.

و إذا كان للشمول المالي دور متوقع في التأثير علي معدلات الفقر في المجتمع، فهو من ناحية أخري قد يتأثر بمعدلات الفقر السائدة في نفس الوقت، فالقدرة علي الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة تتطلب حد أدني من الدخل قد لا يتوافر لدي الفقراء. و كذلك من المتوقع أن يكون لمؤشر التنمية البشرية (الذي يحتوي علي متوسط دخل الفرد و المستوي الصحي و المستوي التعليمي كمؤشرات فرعية) علاقة بكل من معدلات الفقر و مستوي الشمول المالي.

و علي ذلك، تكمن مشكلة البحث في دراسة اتجاه علاقة السببية بين كل من هذه المتغيرات الثلاثة: الشمول المالي و التنمية البشرية و معدلات الفقر في مصر **للتعرف علي الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في تحقيق التنمية البشرية و الحد من مشكلة الفقر في مصر .وما اذا كان مستوي التنمية البشرية و معدلات الفقر السائدة تمثل عائقا أمام الشمول المالي في سبيل تحقيق أهدافه.**

١-٢: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية و خطورة المشكلة التي يتعرض لها و هي مواجهة الزيادة في معدلات الفقر و ما لذلك من أثار علي المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، و كذلك من تزامنها مع سعي الدولة لاستخدام التمويل الشامل كآلية لمواجهة هذه المشكلة و ما يتطلب ذلك من الحاجة الي التقييم المستمر و التوقع بالمعوقات التي يمكن أن تحد من نجاح التجربة.

١-٣: هدف البحث

يهدف البحث إلى حساب مؤشر تقريبي متعدد الأبعاد يعكس آدا الدولة في مجال الشمول المالي ، و كذلك دراسة اتجاه علاقة السببية بين كل من مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر في مصر.

١-٤: فروض البحث

من المتوقع أن تكون هناك تأثيرات إيجابية متبادلة بين كل من مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية و تأثيرات سالبه(عكسية) متبادلة بين معدل الفقر و كل من مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية.

١-٥: منهج البحث ومصادر البيانات

يستخدم البحث التحليل القياسي من خلال الاعتماد علي بيانات سلاسل زمنيه لمؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية و معدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠١٧، و استخدام أسلوب التكامل المشترك Co-integration و نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجل القصير و الطويل ، بالإضافة الي تحديد اتجاهات السببية بينها، و نستخدم برنامج التحليل الإحصائي EVeiews لإجراء كل هذه العمليات السابقة.

١-٦: خطة البحث

ينقسم البحث إلي أربعة أقسام بالإضافة إلي المقدمة و هي علي الترتيب الإطار النظري للبحث و الدراسات السابقة و الإطار التطبيقي للبحث و نختتم بالنتائج و التوصيات .

٢: الإطار النظري للبحث

يتناول الإطار النظري للبحث تعريف الشمول المالي و أهميته و معوقاته مع إعطاء لمحة سريعة عن علاقته بكل من التنمية البشرية و الفقر:

٢-١: تعريف الشمول المالي و كيفية قياسه

نتناول هنا تعريف الشمول المالي و أهميته و المعوقات التي تحد من قدرة الدول علي تحقيقه و كذلك بعض المؤشرات المستخدمة في قياس مدي الانجاز المحقق في الوصول إليه.

٢-١-١: تعريف الشمول المالي

يمكن أن يعرف الشمول المالي Financial Inclusion علي أنه وصول الخدمات المصرفية والائتمانية بتكلفة معقولة لأكبر مجموعة من الفئات الهشة vulnerable ومنخفضة الدخل من السكان، وتشمل الخدمات المالية المختلفة الادخار، القروض، التأمين، المدفوعات، التحويلات المالية، والاستشارات المالية من قبل النظام المالي الرسمي(Rangarajan, 2008). و يمكن أن يضاف إلي ذلك التعريف ضرورة وصول هذه الخدمات المالية بجودة مناسبة و في الوقت المناسب عند الحاجه (Arora, 2010) بطريقة وعادلة وتتسم بالشفافية (Kochhar, 2009).

و بالرغم من أن اهتمام عملية الشمول المالي يتجه في المقام الأول إلي تحسين الوصول إلى مختلف المنتجات و الخدمات المالية لجميع السكان وضمان أن يتم توفير هذا الوصول من قبل الجهات المالية الرسمية، إلا اننا يمكن أن نوجز مظاهر تحقق الشمول المالي تتمثل فيم يلي:

- ضمان الوصول إلى الخدمات المالية للجميع.
- إتاحة الائتمان المناسب.

– في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل المجموعات الهشة (مثل منخفضي الدخل والضعفاء).
– بتكلفة معقولة ،سواء في تكلفة معدل الفائدة علي الاقتراض أو تكلفة الانتقال الي أماكن توافر الخدمات المالية.
– كما يجب أن يكون الوصول الي الخدمات المالية بطريقة مناسبة وعادلة وتتسم بالشفافية.
– سهولة إجراء المعاملات المالية (Arora, 2010) .
– جودة و تنوع المنتجات و الخدمات المالية المقدمة.

ويمكن تحقيق الشمول المالي من خلال المؤسسات المالية الرسمية من خلال البنوك بكافة أنواعها عن طريق فتح الحسابات وخدمات الدفع والتحويلات المالية، ومكاتب البريد عن طريق حسابات الادخار البريدية والتحويلات، وشركات التأمين التي تقدم التأمين للأفراد والشركات ضد المخاطر، والشركات المتخصصة في توزيع وميكنة نقاط البيع التي تنتشر في مناطق كثيرة، والتي يمكن من خلالها تحقيق دخل لمالكي هذه النقاط، وتعمل نقاط البيع على توفير الوقت اللازم لتسديد الفواتير في منافذها الرسمية وما لهذه العملية من ازدحام وتأخير في إنجاز العمل.

و يمكن إيجاز أهم الاجراءات اللازمة لتحقيق الشمول المالي فيما يلي :

– انشاء فروع أكثر للبنوك و المؤسسات المالية.
– تغطية القرى غير المستفيدة من الخدمات المصرفية.
– توفير الائتمان المتناهي في الصغر Microfinance (Honnappa& Basupattad, 2016) .
– العمل علي زيادة المعرفة المالية و الوعي المالي.
– رقابة و تحسين جودة المعاملات المالية.
– التحفيز علي تنشيط الحسابات الخاملة.
– التشجيع علي فتح الحسابات .
– توفير البطاقات الذكية للمستفيدين.
– زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي و عداة توزيعها جغرافيا.
– تشجيع المعاملات المالية باستخدام التليفون المحمول.
– تشجيع المعاملات المالية باستخدام الإنترنت.

٢-١-٢: أهمية الشمول المالي

تعتبر دراسة الشمول المالي مهمة للغاية للمجتمع لأن النقيض من الشمول المالي هو الاستبعاد المالي و يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة في شكل مناسب. يمكن أن يحدث

الاستبعاد نتيجة لمشاكل في الوصول أو الشروط أو الأسعار أو التسويق أو الاستبعاد الذاتي استجابة للتجارب أو التصورات السلبية.

و عواقب الاستبعاد المالي قد تكون ضارة للغاية، فعلي سبيل المثال يؤدي الوصول المنخفض للخدمات المالية إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والفقر وانخفاض معدلات النمو فبدون وجود أنظمة مالية شاملة ، يحتاج الفقراء والمؤسسات الصغيرة إلى الاعتماد على ثروتهم الشخصية أو مواردهم الداخلية للاستثمار في تعليمهم ، أو لكي يصبحوا رواد أعمال ، أو ليستفيدوا من فرص النمو الواعدة (Arora, 2010). كما قد يولد الاستبعاد المالي استثمارات أقل بسبب صعوبات الحصول على الائتمان أو بسبب الحصول على ائتمان من القطاع غير الرسمي بأسعار فائدة مرتفعة للغاية (Chakravarty & Pal, 2013).

و بصفة عامة الأنظمة المالية الشاملة ينتج عنها الفوائد التالية:

– يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى تحسين فاعلية وكفاءة تنفيذ المدفوعات الحكومية (شبكات الضمان الاجتماعي)، وكذلك التحويلات بين الأفراد، والتي تلعب دورا مهما في تحسين مستوى معيشة الفقراء (Preeti, 2014) وبالتالي الحد من مشكلة الفقر في الدولة.

– يمكن للابتكارات المالية أن تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات بدرجة كبيرة ويزيد من فرص الوصول لأكبر قدر من السكان المهمشين، مما يتيح نماذج أعمال جديدة للقطاع الخاص تساعد في تحقيق التنمية (Cull et al, 2014).

– يساعد الشمول المالي في تحديد حجم الدخل الفعلي للأفراد مما يساعد على زيادة المتحصلات الضريبية على الدخل، ويحد من عمليات الفساد الإداري لبعض الموظفين الحكوميين، مما يزيد من مستوى الشفافية في الدولة وما ينتج عن ذلك من جذب الاستثمارات وتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية.

– يوفر الوصول إلى العديد من المنتجات المالية والخدمات المصرفية مثل حسابات الإيداع (الودائع) والاقتراض (المنتجات الائتمانية) والتأمين ونقل وتحويل الأموال مما يساعد في الحصول على عدة امتيازات مثل الادخار المضمون والآمن والائتمان غير المستغل والتحويل الأمن للأموال والحصول على منافع مباشرة من الحكومة (Uma et al, 2013).

– يعتبر الشمول المالي آداه مهمة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد (Nalini & Mariappan, 2012)، حيث يعزز الوصول المالي عدد من الفوائد مثل التغلب على مشكلة الفقر والبطالة وعدم المساواة وتدهور مستوى الرفاهية(Nirmala & Yepthomi, 2014)، فيكون له أثر إيجابي على الفقراء من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات والقروض والتأمين وبالتالي تساعدهم في الخروج من براثن الفقر(Dupas & Robinson, 2009).

– يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية حيث يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال، كما يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة المالية بشكل كبير. ويمكن للنظام المالي الشامل أن يساعد في الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية (مثل المقرضين) والتي غالباً ما تكون استغلالية(Chakravarty & Pal, 2013).

– يوفر الشمول المالي الذي يعمل في نظام مالي جيد الحد من المخاطر، ويمكن الأشخاص المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا من الاندماج ويساهم بشكل واضح في التنمية الاقتصادية، ويحمي هؤلاء المستبعدين من قبل من الصدمات والمرض(Chibango, 2013).

٢-١-٣: معوقات الشمول المالي

ولكن نشر عملية الشمول المالي يكتنفها بعض العوائق أو الحواجز متمثلة في: الحواجز الجغرافية، التي تمنع الأفراد من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية. والحواجز الثقافية المتمثلة في الجهل وانخفاض مستويات المعرفة المالية، حيث أن ضعف التعليم للفقراء يمثل عائقا كبيرا للوصول للخدمات المالية الرسمية أو استخدامها بشكل صحيح . و الحواجز الإجرائية مثل الحد الأدنى من الرصيد في الحساب أو توفير الضمانات أو الضامن والوثائق الملائمة (Preeti, 2014) والحواجز النفسية والمتمثلة في اللغة والتمييز العنصري والشك عدم الثقة أو الخوف من التعامل مع المؤسسات المالية (Ellis et al, 2010). وحواجز التكلفة مثل الرسوم المطلوبة للحصول علي الخدمات المالية المختلفة وغيرها من عوائق أساسية تمنع حصول الفقراء على الخدمات المالية الرسمية.

٢-١-٤: مؤشرات الشمول المالي

عرّف Sarma (2008) الشمول المالي كعملية تضمن سهولة الوصول وتوافر واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد. ,وبناء علي هذا التعريف اقترح قياس الشمول المالي باستخدام مؤشر ثلاثي الأبعاد هي إمكانية الوصول للخدمات المالية أو التغلغل المصرفي Banking penetration ، وتوافر الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية.

و زاد Arora (2010) علي الأبعاد الثلاثة السابقة بعدان إضافيان و هما بعد السهولة و يقصد به الوقت التي يستغرقه اتمام المعاملات المالية و ما يمكن أن يعكسه ذلك من تعقد في الاجراءات و كثرة في المسندات المطلوبة. والبعد الآخر هو بعد التكلفة و يقصد به التكلفة المالية و كذلك التكاليف غير المالية مثل تكلفة الوصول لمكان الحصول علي هذه الخدمات. و لكنه أشار إلي ضرورة ان نأخذ في الاعتبار أيضا المتغيرات الريفية / الحضرية ،و جنس متلقي الخدمة المالية، والأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد قامت قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي The Global findex Database بإعداد قائمة من المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها منفردة أو من خلال مؤشرات تركيبية علي حسب الغرض من إعدادها:

جدول رقم (١) مؤشرات الشمول المالي

مسلسل	نوع المؤشر	وصف المؤشر	أبعاد القياس
١	حسابات الإيداع للأفراد	نسبة البالغين الذين يحصلون على حساب في المؤسسات المالية الرسمية	عدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ فرد من البالغين
٢	حسابات الائتمان للأفراد	نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل من المؤسسات المالية الرسمية	عدد المقترضين لكل ١٠٠٠ من البالغين أو عدد القروض لكل ١٠٠٠ من البالغين
٣	حسابات الإيداع للشركات	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية	عدد حسابات الإيداع للشركات الصغيرة والمتوسطة / إجمالي حسابات الشركات
٤	حسابات الائتمان للشركات	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل من مؤسسات مالية رسمية ولم يسدد	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة / إجمالي عدد القروض
٥	عدد فروع البنوك	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين
٦	عدد ماكينات الصراف الآلي	عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة في المناطق	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين
٧	نقاط البيع	عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق	عدد نقاط البيع لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين
٨	المعاملات عبر الهاتف المحمول	انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم المالية/ إجمالي عدد السكان
٩	المعاملات غير النقدية	التحويلات المالية	عدد الشيكات لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين
		الشيكات	عدد بطاقات الائتمان لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين
		بطاقات الائتمانCredit Card	عدد بطاقات الخصم لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصمDebt Card	عدد بطاقات الخصم لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم المباشرATM	عدد ATM لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين

المصدر: (Demirgüç-Kunt et al, 2018)

٢-٢: الشمول المالي و التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية مقياسا أكثر شمولا و أكثر تعبيرا عن التحسن في مستوي رفاهية المجتمع ، بدلا من استخدام النمو في الناتج المحلي الاجمالي فقط . و يتكون مؤشر التنمية البشرية من وزن نسبي متساوي للمؤشرات الفرعية الثلاثة التالية:

١- الاداء الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحل الإجمالي(GDP per capita)

٢- مؤشر التعليم الذي يقاس من خلال نسبة التسجيل في المدارس وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة.

٣- مؤشر الصحة الذي يقاس من خلال متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

و يتم حساب المؤشرات السابقة كما يلي:

١ – مؤشر الأداء الاقتصادي يتم حسابه من خلال الصيغة التالية:

$$\text{GDP index} = \frac{\log(\text{actual value}) - \log(\text{lower bound})}{\log(\text{upper bound}) - \log(\text{lower bound})}$$

حيث أن actual value القيمة الفعلية لمستوى الدخل في الدولة المراد تحديد المؤشر لها، lower bound اقل متوسط دخل في العالم وهو يعادل ١٠٠ $، upper bound أعلى متوسط دخل في العالم و يعادل ٤٠٠٠٠ $ باستخدام تعادل القوه الشرائية واعتبار سنة ٢٠٠٥ هي سنة الأساس (Anand & Sen, 1992).

٢ – مؤشر التعليم يتم قياسه من خلال المؤشرين الفرعيين(التسجيل في المدارس وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة) بحيث يكون مؤشر التعليم الاجمالي = ٣/٢ الإلمام بالقراءة والكتابة + ٣/١ التسجيل في المدارس.

كلا المؤشرين يمكن تقديرهما من خلال الصيغة التالية

$$\text{Dimension index} = \frac{\text{lower bound} - \text{actual value}}{\text{lower bound} - \text{Upper bound}}$$

حيث actual value القيمة الفعلية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة أو معدل التسجيل بالمدارس للدولة المراد تقدير المؤشر لها، lower bound أقل قيمة من بين دول العالم وهي تعادل صفر، upper bound أعلى قيمه من بين دول العالم وهو يعادل١٠٠.

٣ – مؤشر الصحة والذي يتم تقديره بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد من الصيغة التالية:

$$\text{Dimension index} = \frac{\text{lower bound} - \text{actual value}}{\text{lower bound} - \text{Upper bound}}$$

حيث actual value القيمة الفعلية للعمر المتوقع عند الميلاد للدولة المراد تقدير المؤشر لها،lower bound أقل قيمة من بين دول العالم للعمر المتوقع عند الميلاد وهي تعادل ٢٥ سنه، upper bound أعلى قيمه من بين دول العالم للعمر المتوقع عند الميلاد وهو يعادل ٨٥ سنه.

و تكون قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح حيث انه حاصل جمع المؤشرات الثلاثة السابقة مقسومة على ثلاثة. ويتم تقسيم الدول طبقا لهذا المؤشر إلي ثلاث فئات: دول مرتفعة التنمية البشرية (١ ≥ HDI ≥ ٠,٨)، و دول متوسطة التنمية البشرية (٠,٧٩٩ ≥ HDI ≥ ٠,٥٠٠)، و دول منخفضة التنمية البشرية HDI يكون (٠,٤٩٩ ≥ HDI ≥ ٠,٠٠٠).

والشكل التالي(٥) يوضح تطور مؤشر التنمية الاقتصادية في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٧) و يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر بالنسبة لمصر تدريجيا من ٠,٦١ عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٦٩ عام ٢٠١٧.

الشكل(١)

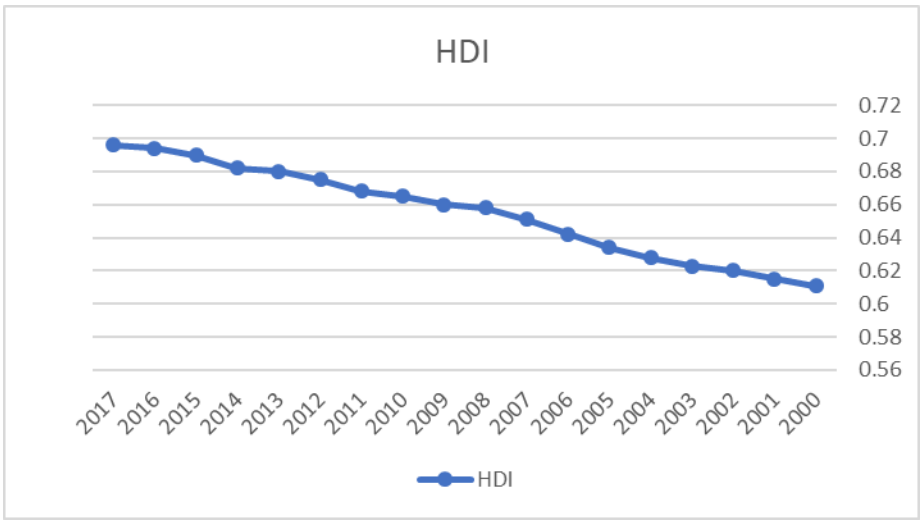

المصدر :الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي

و يرجع اهتمامنا بالعلاقة بين الشمول المالي و التنمية البشرية إلي أنه يمكن اعتبار الوصول إلى الموارد المالية الخدمات أيضًا مكونًا أساسيًا لرفاهية الإنسان(Chakravarty & Pal, 2013). فمن خلال ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وبأسعار معقولة ، تزيد القدرة علي الاستثمار في التعليم و مواجهة الأزمات الصحية الطارئة و كذلك تتاح فرصة أكبر لزيادة مستوي الدخل. و هي المكونات التي تستخدم في حساب مؤشر التنمية البشرية . و في نفس الوقت ، يعتبر انخفاض المستوي التعليمي من أهم معوقات الشمول المالي ، كما أن انخفاض الأداء الاقتصادي قد يعيق القدرة علي توفير الخدمات المالية بالجودة المناسبة.

أي أن ارتفاع آدا الدولة في مجال الشمول المالي يمكن أن يكون سبب و نتيجة في نفس الوقت لارتفاع أدائها في مجال التنمية البشرية. و هو ما تم إخضاعه للاختبار القياسي في الجزء التطبيقي من هذا البحث.

٢-٣: الشمول المالي و الفقر

تعددت تعريفات ومظاهر الفقر ، حيث تعرفه الأمم المتحدة بأنه " وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر والمزمن من الموارد، والقدرة على الاختيار، وكذلك الافتقار للأمان اللازم لتحقيق مستوى مناسب للمعيشة فيما يخص الجوانب الثقافية والبيئية والاقتصادية بالإضافة للحقوق السياسية والاجتماعية". ويعرف المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥ ووصف الفقر بأنه " حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية والمأوى والتعليم والمعلومات". أي أن الفقر يعني الحرمان الشديد من الحياة المناسبة أو المرضية. والفقر هنا يعني المعاناة من الجوع وعدم وجود المأوى والملبس، وأن يصاب الفرد بالمرض ولا يعني به أحد، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالدراسة أو بالمدرسة، والأكثر من ذلك تعرض الفقراء للمعاناة من الأحداث غير المواتية الخارجة عن سيطرتهم، فعادة ما يلقى الفقراء معاملة جائرة من بعض مؤسسات الدولة ومن المجتمع، ويستبعدون من إبداء رأيهم في تلك المؤسسات(البنك الدولي، ٢٠٠١).

و تدور معظم تعريفات و مؤشرات قياس الفقر حول القيود المالية، أي عدم القدرة على توفير الدخل أو مستوى المعيشة الذي يمكن أن يوفره الفرد لنفسه أو لأسرته من ضروريات الحياة. لذلك سوف نعتمد في هذا البحث علي معدل الفقر المقارن بخط الفقر العالمي والمحدد بمعدل ١,٩ دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية. أي عدد السكان ذوي الدخل الأقل من ١,٩ دولار في اليوم نسبة إلي إجمالي عدد السكان.

و طبقا لمعيار النسبة من السكان تحت خط الفقر العالمي كان معدل الفقر في عام ١٩٩٧ يمثل ١٦,٧% كنسبة من السكان ، وارتفع إلى ١٩,٦% عام ١٩٩٩، ثم إلي ٢١,٦% عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبلغت هذه النسبة ٢٦,٣% من السكان عام ٢٠١٢ ، ووصل معدل الفقر في مصر إلى أعلى معدلاته عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٧,٨% من حجم السكان، وتزامنت هذه النسبة المرتفعة مع بداية تحرير سعر الصرف في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي (بيانات البنك الدولي).

و يمكن ملاحظة العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي و الفقر بما سبق أن ذكرناه من أهداف و فوائد من المنتظر أن تنتج عن النظام المالي الشامل ، فطبقا لتقرير الأمم المتحدة ،إن بناء نظام مالي شامل يحسن حياة الناس بصفة عامة و حياة الفقراء بصفة خاصة، حيث يمكن أن يحدث قرض صغير أو حساب ادخار أو بوليصة تأمين فرقًا كبيرًا لعائلة ذات دخل منخفض، فهي تمكنهم من الاستثمار في تحسين التغذية والسكن والصحة والتعليم لأطفالهم، وتخفف من وطأة التعامل مع الأوقات الصعبة الناجمة عن فشل المحاصيل أو المرض أو الموت ، و تساعدهم على التخطيط للمستقبل (UN, 2006: iii) .

و في نفس الوقت نلاحظ أن زيادة حدة الفقر و ما يقترن بها من مشكلات قد تكون عائقا أمام الاستفادة من الشمول المالي، فعلي سبيل المثال ،غالبا ما يكون هناك حد أدني من الدخل لكي تتوافر مدخرات للتعامل مع البنوك، أو لضمان القدرة علي السداد بالنسبة لطالبي الائتمان.

أي أن ارتفاع مؤشر الشمول المالي يمكن أن يؤدي إلي انخفاض معدل الفقر، وانخفاض معدل الفقر ممكن أن يساعد علي إنجاز الشمول المالي في نفس الوقت. و هو ما تم إخضاعه للاختبار القياسي في الجزء التطبيقي من هذا البحث.

٣: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأبحاث الشمول المالي مع اختلاف تركيز كل بحث علي محور معين للدراسة باختلاف الهدف من اعداد البحث. فمن هذه الأبحاث من اهتم فقط بتصميم مؤشر متعدد الابعاد لقياس الشمول المالي و منها من تجاوز ذلك الي دراسة علاقة الشمول المالي بغيره من المتغيرات الاقتصادية . و سوف نعرض فيما يلي لبعض الدراسات التي ركزت علي مجال اهتمام البحث الحالي، أي التي تتناول قياس الشمول المالي و التي تتناول علاقة الشمول المالي بالتنمية البشرية ،و كذلك التي تتناول علاقته بأحد من الفقر.

تعتبر دراسة Sarma, M. (2008) من أهم الدراسات التي تناولت تصميم مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي، فكثير من الدراسات التالية لها اما أن تعتمد علي المؤشر الذي اقترحه أو تتخذه نقطة بداية و تحاول إضافة بعض الأبعاد أو التغيير في بعض المتغيرات التي تشتمل عليها الأبعاد الموجودة في هذا المؤشر المقترح.

و يحتوي مؤشر الشمول المالي طبقا له علي ثلاثة أبعاد: البعد الأول هو التغلغل المصرفي Banking penetration و يقاس بعدد الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي . و البعد الثاني هو توافر الخدمات المصرفية Availability of banking services و يقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ شخص ، أو عدد موظفي البنك لكل عميل ،أو عدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠ شخص . أما البعد الثالث فهو الاستخدام Usage حيث أن مجرد الحصول على حساب مصرفي لا يعكس استخدام الخدمات المصرفية بشكل كاف، وبالتركيز علي خدمتين أساسيتين للنظام المصرفي و هما الائتمان والودائع فقد استخدم حجم الائتمان والودائع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للدولة لقياس هذا البعد.

أما دراسة Barik (2009) فتقوم بتحليل دور الشمول المالي في تمكين الأسر الريفية في الهند، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستقصاء المكون من ١٧ سؤال تم توزيعها على ٨٠٠ مفردة، تم الحصول على ٥٥٧ مفردة كان الصحيح منها ٥٤٠ مفردة، توصلت الدراسة إلى أن السكان المستبعدين ماليا يعانون من الفقر، و أن الشمول المالي هو المفتاح لتمكين الفقراء والأسر الريفية ذات المهارات المنخفضة، حيث يرفع من الحالة المالية للسكان ويحسن من مستوى معيشتهم. فالوصول للخدمات المالية بأسعار معقولة وخاصة الائتمان والتأمين يعمل على تنمية فرص زيادة دخل الأسرة . ويوفر الشمول المالي فرص للتوظيف الذاتي وتحقيق دخل للأسر الريفية، كما يوفر الأموال التي تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي.

و قامت دراسة Ellis (2010) بالعمل علي اختبار أثر الوصول للخدمات المالية على الاستثمار في القطاع العائلي، واستخدمت مسح ميداني على عينة في تنزانيا وكينيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية تمكن الأسر من الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تحسين الدخل المستقبلي لهذه الأسر، وبالتالي النمو، وعلاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن أن الحد من عوائق الشمول المالي، مثل ارتفاع الرسوم، ومتطلبات الحد الأدنى من الرصيد، وانعدام المعرفة المالية، فإن ذلك يعمل على حفز الاستثمار العائلي، ومن ثم يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

في حين قامت دراسة Kumar (2011) بمحاولة فهم سلوك ومحددات الشمول المالي في الهند، استخدمت الدراسة تحليل بيانات panel data عن الاقتصاد الهندي في الفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٨) علي مستوي الولايات الهندية. وتوصلت الدراسة الي أن الزيادة في شبكة فروع البنك (عدد السكان لكل فرع) لها تأثير مفيد على تغلغل الودائع والائتمان deposit and credit penetration. و إلى وجود تحسن مستمر في الإيداع والائتمان في خلال الفترة محل الدراسة. كما يرتبط تغلغل الائتمان وتغلغل الودائع ارتباطًا إيجابيًا، مما يعني أن المناطق التي يوجد بها تغلغل ائتماني مرتفع هي أيضًا مناطق ذات تغلغل كبير في الودائع والعكس بالعكس. ويعتبر النمو الاقتصادي محدد حيوي بالنسبة للشمول المالي.

وركزت دراسة Sarma & Pais (2011) علي تقدير العلاقة بين مؤشر الشمول المالي(IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) باستخدام بيانات مقطع عرضي ل ٤٩ دولة، و قد استخدمت الدراسة مؤشر الشمول المالي الذي تم تطويره في Sarma (2008) ، وبمقارنة قيم مؤشر الشمول المالي بقيم مؤشر التنمية البشرية وجدوا أن جميع البلدان ذات القيم العالية والمتوسطة لمؤشر الشمول المالي تنتمي إلى المجموعة التي يصنفها على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها بلدان ذات تنمية بشرية عالية (HDI> 0.7) . مع ملاحظة وجود بعض الدول ذات الأداء العالي في التنمية البشرية المصحوب بأداء منخفض في الشمول المالي .على الرغم من هذه الاستثناءات ، يبدو أن IFI و HDI يتحركان في نفس الاتجاه، حيث كان معامل الارتباط بين قيم وترتيب مركز الدولة في كليهما حوالي ٠,٧٤ بمستوي معنوية مرتفعة.

وفي سعيها لتحديد العوامل المرتبطة بالشمول المالي ، توصلت الدراسة إلى أنه يرتبط طرديا بالدخل ومستوي الالمام بالقراءة و الكتابة والتحضر. علاوة على ذلك ، ترتبط البنية التحتية للاتصالات والمعلومات أيضًا بشكل معنوي بالشمول المالي. و لا ترتبط ملكية الحكومة للبنوك ارتباطًا معنويا بالشمول المالي في حين أن الملكية الأجنبية ترتبط به عكسيا. و لا يبدو أن معدل الفائدة يرتبط بشكل معنوي بالشمول المالي.

و من الدراسات التي اهتمت بتحديد دور الشمول المالي في التنمية الريفية، استخدمت دراسة Arputhamani & Prasannakumari (2011) المستفيدين من التمويل الأصغر في ثلاث ولايات هندية، ودرست أيضا العلاقة بين الشمول المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد استخدمت الدراسة مصادر بيانات ثانوية منشورة وبيانات أولية تم تجميعها من عينة عشوائية مكونة من ٢٥٠ مفردة. تم تحليل البيانات بتقدير معاملات الارتباط والانحدار، وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات التي بها مستوى مرتفع من التنمية البشرية بها أيضا معدل مرتفع من الشمول المالي. كما لاحظت الدراسة أيضا أن معدل القراءة والكتابة له تأثير إيجابي على الشمول المالي، وأن عدم العدالة في توزيع الدخل له تأثير سلبي على الشمول المالي، وكذلك لوحظ وجود فرق معنوي في دخل الأسر في المجموعة التي تتمتع بالشمول المالي قبل وبعد الشمول. و انتهت الدراسة إلي أن الشمول المالي من خلال التمويل الأصغر كان النواة للتنمية الريفية.

في دراسة (Kuri & Laha (2011 تم تحليل واقع الشمول المالي في ٣١ ولاية في الهند. و قد استخدمت مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي يتألف من ثلاثة أبعاد هي عمق الخدمات المالية، وتوافرها، واستخدامها، وتم حساب هذه المؤشر ثلاثي الأبعاد لمختلف المناطق والولايات الهندية، وقد وجدت الدراسة أن ثلاث ولايات فقط هي أكثر الولايات الهندية من ناحية الشمول المالي. وتم اختبار العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في ٢١ ولاية من الولايات الكبرى في الهند ووجد بينهما ارتباط طردي قوي ، ويلاحظ أنه على الرغم من تنفيذ العديد من التدابير لزيادة الشمول المالي، فإن عدداً كبيراً من سكان الهند لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وبالتالي، ينبغي أن يكون تعزيز الشمول المالي أولوية سياسية في الهند لتحقيق الأهداف المركزية للنمو الشامل والتنمية البشرية والاقتصادية.

قامت دراسة Unnikrishnana and Jagannathan (2014) باقتراح مؤشر للشمول المالي و تطبيقه علي ١١٧ دوله لعام ٢٠١١، معتمدة علي النسبة المئوية للسكان الذين لديهم حسابات بنكية ، وعدد فروع البنك لكل ١٠٠٠٠٠ ، والائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، والودائع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات فرعية. كما قامت بتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية للإجابة علي تساؤل عن ما إذا كان الشمول المالي يعمل كوسيط بينهما . ويعمل المتغير كوسيط (M) عندما يتبع الشروط التالية: أ- تفسر الاختلافات في مستويات المتغير المستقل (X) بشكل معنوي التغيرات في الوسيط المفترض .ب – تفسر التغيرات في الوسيط بشكل معنوي الاختلافات في المتغير التابع (Y) .

ومن خلال اجراء انحدار لمؤشر التنمية البشرية علي مؤشر الشمول المالي، و لمؤشر الشمول المالي علي الناتج المحلي الاجمالي ، و كذلك انحدار متعدد لمؤشر التنمية البشرية علي كليهما،

توصلت الدراسة الي أن الشمول المالي يعمل كوسيط بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية البشرية.

سعت دراسة Nanda and Kaur (2016) إلي حساب مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي ، باستخدام عدد حسابات الودائع (لكل ١٠٠٠ فرد يتجاوز عمره١٥ سنه) ليعكس بعد التغلغل المصرفي ،وعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي ليعكس بعد إمكانية الوصول الي الخدمات المصرفية ،وكذلك حجم الائتمان والودائع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليعكس بعد استخدام الخدمات المصرفية .و تم استخدام المؤشر لقياس التقدم المحقق في الشمول المالي في ٦٨ دولة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ ، حتى عام ٢٠١٢. و قد توصلت الدراسة الي أن مؤشر الشمول المالي قد تحسن بشكل عام خلال هذه الفترة. كما انخفض معامل التباين للمؤشر من ٠,٨٥٣ عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٧٠٣ عام ٢٠١٢ ، مما يعكس اتجاه مستوي الشمول المالي الي التقارب بين الدول بمرور الزمن.

كما انتهت الدراسة الي وجود علاقة ارتباط قوية و معنوية بين الشمول المالي والتنمية البشرية ،باستثناء بعض الدول التي يمكن ملاحظتها من خلال الفحص البصري للنتائج. و قد اقترحت الدراسة اضافة قيمة مؤشر الشمول المالي الي قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية للوصول الي مؤشر أفضل للتنمية البشرية.

و بحثت دراسة Okoye et al.(2017) تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦– ٢٠١٥) واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في التحليل الإحصائي. تم قياس الشمول المالي في الدراسة من باستخدام نسبة القروض إلى الودائع، والعمق المالي الذي تم قياسه باستخدام (نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود بالمفهوم الواسع للناتج المحلي الإجمالي)، القروض للمناطق الريفية، وشبكات الفروع للبنوك. وتم التعبير عن النمو الاقتصادي باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وتم استخدام نصيب الفرد من الدخل كمقياس للفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص لم يدعم النمو الاقتصادي في نيجيريا بشكل معنوي، كما أن الشمول المالي قد أدي إلي التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية من خلال العمل على تقديم القروض الميسرة إلى هذه المناطق.

أما دراسة Julian S, J., Marr, A., (2017) فقد حاولت تقدير العلاقة بين الشمول المالي بمفهوم مبسط له و هو توفير القروض الصغيرة للأفراد الذين لم يتلقوا في السابق الائتمان من أي مؤسسة مالية رسمية ، و بين الفقر مقاسا بثلاث طرق و هي معدل الفقر و مؤشر فجوة الفقر و مؤشر حدة الفقر. و قد استخدمت هذه الدراسة تحليل بيانات panel data لمختلف مقاطعات بيرو عن الفترة من ٢٠٠٨–٢٠١٠ . و أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن الشمول المالي له علاقة عكسية

مع مختلف مؤشرات الفقر و لكن المعاملات صغيرة وغير معنوية. و بدلاً من ذلك ، يلعب الوصول إلى الإنترنت والتوظيف والتغطية الصحية ، دورًا أوضح في تفسير الفقر في بيرو.

و تناولت دراسة Gunarsih et al. (2018) الدور الذي يقوم به الشمول المالي في الحد من الفقر في إندونيسيا باستخدام بيانات عن الفترة من ٢٠١١ الي ٢٠١٧ ، و ذلك من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين عدد الفقراء خلال هذه الفترة من جهة ، و بين عدد من المؤشرات الفرعية للشمول المالي مثل عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف بالغ وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع و عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع و عدد حسابات الائتمان لكل ١٠٠٠ بالغ. و قد توصلت الدراسة الي أن معاملات الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والفقر سالبة، و هو ما دعي الي استنتاجهم أن زيادة الشمول المالي تكون مصحوبة بانخفاض في الفقر.

مما سبق نلاحظ أن الدراسات السابق عرضها اتفقت في معظمها في أفضلية الاعتماد علي مؤشر متعدد الأبعاد و ليس مؤشر يعكس تطور الشمول المالي من زاوية واحدة قد تؤدي إلي نتائج مضلله، و إن اختلفت فيما بينها في الأبعاد التي يجب أن يغطيها المؤشر المستخدم ، و كذلك في المتغيرات التي يمكن استخدامها لتقيس كل بعد من أبعاد المؤشر.

اتفقت معظم هذه الدراسات علي أهمية الشمول المالي لزيادة التنمية البشرية و للحد من الفقر ، سواء كان ذلك من خلال التحليل المنطقي ، أو من خلال استعراض بعض الأمثلة من البيانات، أو من خلال تحليل البيانات باستخدام أساليب متنوعة من أساليب الاقتصاد القياسي .

أن الأساليب القياسية المستخدمة كانت تعتمد في معظمها علي تحليل بيانات مقطع عرضي لمجموعة من الدول أو مجموعة من الولايات داخل الدولة، و ذلك لأن المؤشر المستخدم للشمول المالي عادة ما يرتب الدول حسب مستوي الشمول المالي خلال سنة معينة.

٤: الإطار التطبيقي للبحث

في هذا القسم نقوم في البداية بحساب قيمة مؤشر الشمول المالي للاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة (من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١٧) ، ثم نقوم بتقدير العلاقة بينه و بين مؤشر التنمية البشرية و معدل الفقر في مصر خلال فترة الدراسة.

٤-١: حساب مؤشر الشمول المالي

اتباعا للدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي وتمشيا مع (٢٠٠٨) Sarma , تم استخدام مؤشر ثلاثي الأبعاد لقياس الشمول المالي و هي التغلغل المصرفي و توافر الخدمات المصرفية و استخدام الخدمات المصرفية ، و يتم قياس هذه الأبعاد باستخدام خمسة متغيرات كما يلي:

التغلغل المصرفي (البعد الأول): النظام المالي الشامل يجب أن يتغلغل على نطاق واسع بين مستخدميه، أي أن يكون له أكبر عدد ممكن من المستخدمين ، و لذلك استخدمنا عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين، وعدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين لقياس هذا البعد.

(البعد الثاني) توافر الخدمات المصرفية: يجب أن تكون خدمات النظام المالي الشامل متاحة بسهولة لمستخدميها، و لذلك تم استخدام عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من البالغين، و عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين لقياس هذا البعد.

(البعد الثالث) استخدام الخدمات المصرفية: الدافع لدراسة هذا البعد هو أن وجود عدد كبير من أصحاب الحسابات المصرفية قد يعكس ارتفاع درجة الشمول المالي بشكل صوري إذا كان الكثير منهم لا يستخدمون سوى القليل جدًا من الخدمات المعروضة ، فمجرد الحصول على حساب مصرفي لا يكفي لنظام مالي شامل بل من الضروري أيضًا استخدام الخدمات المصرفية بشكل كاف. و باعتبار أن خدمة الحصول علي الائتمان للقطاع الخاص من الخدمات الاساسية للقطاع المصرفي ، تم استخدام الإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة لقياس هذا البعد.

ولحساب قيمة مؤشر الشمول المالي (IFI) نستخدم المعادلة التي استخدمها (Sarma, 2008)، والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$IFI = 1 - \sqrt{\frac{(1-d_1)^2 + (1-d_2)^2 + .. + (1-d_n)^2}{n}}$$

حيث أن d تمثل مؤشر البعد لكل مكون من مكونات الشمول المالي، يمكن الحصول على قيمة **[$d = (A_i - m_i) / (M_i - m_i)$]**، علما بأن A القيمة الفعلية للمتغير، M الحد الأقصى للمتغير، m الحد الأدنى للمتغير، n عدد المتغيرات، وهي خمس متغيرات، وتم استخدام بيانات البنك الدولي للحصول على سلسلة زمنية للمتغيرات السابق ذكرها في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).

مع ملاحظة أن أقصي قيمه و أدني قيمه هي للمتغيرات داخل مصر و ليس أقصي أو أدني قيمة للمتغير عالميا ، وذلك لأن الغرض هنا من حساب المؤشر هو التعبير فقط عن التطور الحادث في درجة الشمول المالي داخل مصر و ليس لأغراض المقارنة الدولية.

و بقياس مؤشر الشمول المالي لمصر خلال فترة الدراسة لاحظنا ارتفاع قيمته بنسبة تقترب من ال ٨٠% ، ولكن يمكن ارجاع كل هذه الزيادة إلي بعدي التغلغل المصرفي و توافر الخدمات المصرفية ، حيث أن بعد استخدام الخدمات المصرفية ممثلا في الإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد أظهر تناقصا ملحوظا خلال معظم السنوات.

٤-٢: تقدير العلاقة بين مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية و معدل الفقر

نهدف في هذا الجزء الي تقدير علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي (IFI) الذي تم قياسه في الجزء السابق ،و كل من مؤشر التنمية البشرية (HDI) و معدل الفقر(Pov)، اللذين تم الحصول علي قيمهما من قاعدة بيانات البنك الدولي .

و كما سبق أن ذكرنا فإننا نتوقع وجود علاقة طردية متبادلة بين الشمول المالي و التنمية البشرية و علاقة عكسية متبادلة أيضا بين الشمول المالي و الفقر.

استخدمنا في هذا البحث بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات الثلاثة محل البحث، و نظرا لأن معظم السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة أو غير مستقرة Non stationary (Magazzino, C. 2015).، وهو ما يعني أن الوسط والتباين لهذه السلسلة ليسا مستقلين عن الزمن، و لذلك لا تصلح دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات بالطرق التقليدية في هذه الحالة و إلا سوف ينتج عنها نتائج مضلله أو ما يسمي بالانحدار الزائف Spurious Regression . و بالتالي يجب في البداية اختبار مدي استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الدراسة . ولتحديد رتبة التكامل للمتغيرات محل الدراسة استخدمنا اختبار جذر الوحدة الموسع لديكي – فولر Augmented Dickey –Fuller (ADF) ، وذلك لأن نتائج نموذج ديكي– فولر Dickey (DF) Fuller– تكون غير دقيقة إلا إذا كانت السلاسل الزمنية بها انحدار ذاتي من الدرجة الأولي فقط.

و حيث أن منهج التكامل المشترك مبني علي أساس أنه إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة integrated in the same order ، فإننا نقيس رتبة التكامل لكل متغير من متغيرات النموذج علي حده، فإذا كانت جميعها متكاملة من نفس الرتبة نستخدم نموذج الاحتمالات العظمي maximum likelihood procedure لجوهانسن (Johansen, 1988) و **جوهانسن وجوسيلس** (Johansen, & Juselius, 1990) لأن عدد المتغيرات محل الدراسة أكثر من متغيرين اثنين . فإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها الأولي ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول ، فإن هذه المتغيرات تكون متكاملة تكامل مشترك Co-integrated إذا وجد بينها واحد أو أكثر من مزيج خطي مستقر. وإذا كانت لهذه المتغيرات خاصية التكامل المشترك، فإنها تكون مستقرة في المدى الطويل أي أن متغيرات النموذج تتحرك في نفس الاتجاه، أو أنه يجمعها علاقة خطية توازنية في الأجل الطويل.

بعد التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل) ، نستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) للتعرف علي العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير .

و أخيرا نقوم بدراسة علاقات السببية بين المتغيرات وفقا لجرانجر Granger Causality باستخدام اختبار Wald Test استنادا الي نتائج نموذج تصحيح الخطأ.

وسوف نعرض لهذه الخطوات بنفس الترتيب السابق فيما يلي:

٤-٢-١: اختبار جذر الوحدة Unit root test

لقياس مدي استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة و رتبة التكامل لكل منها تم استخدام اختبار جذر الوحدة الموسع لديكي – فولر Augmented Dickey –Fuller (ADF) و كانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (١).

جدول رقم (١) نتائج اختبار جذر الوحدة الموسع لديكي – فولر Augmented Dickey –Fuller (ADF)

	Level			First Deference		Integration
Variables	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	Order
IFI	-2.605000	0.2822		-3.780204	0.0139	I(1)
HDI	8.985762	1.0000		-3.347542	0.0297	I(1)
Pov	-2.958961	0.1705		-5.482373	0.0005	I(1)

تشير النتائج في الجدول رقم (١) إلي أن جميع سلاسل المتغيرات الاقتصادية الثلاثة غير مستقرة Nonstationarity عند مستوياتها(الوضع الأصلي لها) levels ، حيث أن جميع القيم المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ، لهذا لا نستطيع رفض فرض العدم عن وجود جذر الوحدة لكل سلاسل المتغيرات في صورتها الأصلية، ولكن تم رفض هذا الفرض لكل السلاسل بمستوي معنوية ٥% و ٥% و ١% علي التوالي بعد أخذ الفرق الأول ، و بالتالي نستنتج أن جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولي I (1) .

و يتطلب اجراء اختبارات التكامل المشترك و تقدير المعلمات وفقا لنموذج تصحيح الخطأ تحديد فترات الإبطاء time lags المثلي ، حيث أن إدخال عدد كافي من فترات الابطاء يمكننا من الحصول علي مجموعة من البواقي غير مرتبطة مع بعضها البعض تسلسليا are not serially correlated ، فنتائج اختبار التكامل المشترك تكون حساسة لعدد فترات الإبطاء(Gujarati, 2009) ،و قد تم استخدام اختبار عدد من الاختبارات هي : (LR) و (FPE) و (AIC) و (SC) و (HQ) . و كانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (٢) تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	NA	9.70e-13	-19.16409	-18.73926	-19.16862
2	17.10671*	5.46e-13*	-19.86484	-19.01518*	-19.87389
3	8.836497	6.30e-13	-20.13759*	-18.86310	-20.15116*

و كما يتضح من الجدول ان هناك ٣ اختبارات توصلت الي أن عدد فترات الإبطاء ٢ و هم (LR) و(FPE) و (SC) بينما توصل الاختبارين الآخرين إلي أن العد ٣ ، و بناء علي ذلك تم اختيار فترات الابطاء لتكون فترتين.

٤-٢-٢: اختبارات التكامل المشترك

بتطبيق نموذج الاحتمالات العظمي maximum likelihood procedure لجوهانسن وجدنا أن كلا من اختبار القيم المميزة العظمي maximum eigenvalues test واختبار الأثر trace test يشير إلي وجود متجه واحد فقط للتكامل المشترك . و هو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة : مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية و معدل الفقر، و هو ما يسمح بإجراء الخطوة التالية لذلك و هي قياس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل القصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) .

٤-٢-٣: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

بعد أن تم التأكد من أن المتغيرات لها خاصية التكامل المشترك، أي أن بينها علاقة توازنية في الأجل الطويل ، نقوم بإجراء اختبار تصحيح الخطأ (VECM) للتعرف علي طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير . و قد كانت نتائج الاختبار كما يظهر من الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Cointegrating Eq:	CointEq1
IFI(-1)	1.000000
HDI(-1)	0.137235 (0.07935) [1.72947]
Pov (-1)	-3.964426 (0.18891)

	[-20.9862]		
Error Correction:	D(FI)	D(HDI)	D(Pov)
CointEq1	-1.174940	-0.056518	-0.199235
	(0.31590)	(0.01469)	(0.09952)
	[-3.71929]	[-3.84606]	[-2.00196]
D(FI(-1))	0.360741	-0.011922	0.144723
	(0.33489)	(0.01558)	(0.10550)
	[1.07720]	[-0.76528]	[1.37178]
D(FI(-2))	-0.484889	-0.027630	-0.278642
	(0.31019)	(0.01443)	(0.09772)
	[-1.56321]	[-1.91489]	[-2.85146]
D(HDI(-1))	-11.74467	0.135570	-6.586614
	(7.19420)	(0.33465)	(2.26640)
	[-1.63252]	[0.40510]	[-2.90620]
D(HDI(-2))	6.177840	0.387799	6.820310
	(5.65418)	(0.26302)	(1.78125)
	[1.09262]	[1.47443]	[3.82896]
D(Pov (-1))	-3.756810	-0.204545	-0.602077
	(1.28825)	(0.05993)	(0.40584)
	[-2.91620]	[-3.41330]	[-1.48353]
D(Pov (-2))	-3.037077	-0.078756	-0.762638
	(1.32308)	(0.06155)	(0.41681)
	[-2.29546]	[-1.27963]	[-1.82969]

و من الجدول السابق ، حيث أنه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك يمكن استنتاج ، تتضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الأجل الطويل في أن مؤشر الشمول المالي (IFI) يتأثر ايجابيا بقيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI) بنسبة معنويه = ١٠% ، و سلبيا بقيمة معدل الفقر (Pov) بنسبة معنويه ١%.

و حيث أن مؤشر الشمول المالي تم حسابه بشكل تقريبي ليعكس فقط اتجاه الطور في انجاز عملية الشمول المالي ، فإننا لم نهتم بتحليل قيمة المعاملات المقدرة و لكن ما يمهنا فقط هو اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرات و إشارتها. و علي ذلك ننتقل لاستيضاحها بشكل أفضل من خلال اختبارات السببية.

٤-٢-٤: اختبارات السببية

وفقا لمفهوم جرانجر عن السببية ، إن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يعني وجود علاقة سببية بينها ، و قد تكون هذه العلاقة في اتجاه واحد أو في كلا الاتجاهين. فإذا كانت قيم أحد المتغيرات في فترة سابقة تفسر التغيرات في قيمة المتغير الآخر في الفترة اللاحقة يقال أن اتجاه علاقة السببية يكون من المتغير الأول إلي المتغير الآخر.

و بتطبيق اختبار Wald Test توصلنا للنتائج في الجدول التالي رقم (٤)

جدول رقم (٤) نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: D(FI)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(HDI)	2.822735	2	0.2438
D(Pov)	8.618627	2	0.0134
All	9.154574	4	0.0573

Dependent variable: D(HDI)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(FI)	5.378999	2	0.0679
D(Pov)	14.17192	2	0.0008
All	27.53062	4	0.0000

Dependent variable: D(Pov)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(FI)	8.556463	2	0.0139
D(HDI)	14.77878	2	0.0006
All	14.89171	4	0.0049

من الجدول السابق مع ملاحظة الإشارات المستخرجة من جدول نتائج نموذج تصحيح الخطأ ، نلاحظ ما يلي:

– أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه معنوية إحصائيا (بمستوي معنويه ٥%) ذات طبيعة سالبة بين مؤشر الشمول المالي و معدل الفقر في الأجل القصير و هو ما يتفق مع فروض هذا البحث.

– أن علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي و مؤشر التنمية البشرية هي علاقة موجبه ذات اتجاه واحد معنوية إحصائيا (بمستوي معنويه ١٠%) تتجه من الشمول المالي الي التنمية البشرية فقط ، و هو ما يتفق جزئيا مع فروض هذا البحث.

٥: النتائج و التوصيات و البحوث المستقبلية

٥ – ١ :النتائج

تتمثل أهم النتائج فيما يلي:

إن الشمول المالي له دور حيوي و فعال في الحد من الفقر و تحقيق التنمية البشرية. قد اتضح هذا الدور من خلال استعراض الأدب الاقتصادي و الدراسات السابقة ، كما دعم ذلك نتائج اختبارات التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و ما تبعها من اختبارات للسببية في الدراسة الحالية.

وكذلك يتطلب انجاز عملية الشمول المالي توافر حد أدني ملائم من مستوي الدخل القومي و المستوي التعليمي و المستوي الصحي ، و يحد من إمكانيات نجاحه ارتفاع معدلات الفقر ، و هو ما تعكسه نتائج العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ، وكذلك اتجاه علاقة السببية قصير الأجل ثنائية الاتجاه مع معدل الفقر.

و علي الرغم من زيادة التغلغل المصرفي المتمثل في زيادة أعداد مستخدمي النظام المصرفي ، إلا أنه يلاحظ أن جزء من هذه الزيادة يعتبر صوريا و يظهر ذلك من انخفاض الإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر علي استخدام الخدمات المصرفية خلال فترة الدراسة.

٥-٢: التوصيات

يجب تعزيز الشمول المالي من خلال دمج جميع الوحدات الحكومية والخاصة في هذا النظام ، كما يجب الاهتمام بالتأمين حيث أنه من أهم بنود الشمول المالي وذلك للحد من مشاكل الفئات الضعيفة من السكان.

يجب العمل علي تشجيع تنشيط الحسابات الخاملة ، و ذلك حتي لا يكون فتح الحسابات مجرد عملية تعكس الشمول المالي بشكل صوري و لكي يؤتي الشمول المالي ثماره في تجميع المدخرات و توجيهها بشكل سليم لأفضل استخدام ممكن.

يجب العمل علي تشجيع المؤسسات المالية علي توفير الائتمان المتناهي في الصغر و تيسير إجراءاته بحيث يمكن استخدامه في تمويل التعليم مما يحسن فرصهم في العمل و لمواجهة الظروف الطارئة و كذلك لتمويل توظيفهم ذاتيا بالاستثمار في المجالات الحرفية أو الصناعات الصغيرة.

٥-٣:البحوث المستقبلية

إن اتجاه المؤسسات الدولية و الحكومات إلي توفير بيانات عن المؤشرات الفرعية لقياس الشمول المالي يفتح الباب لأبحاث مستقبلية لتوفير مؤشر أدق للشمول المالي ، فما زالت البيانات المتوفرة حتي الآن لا تغطي أبعاد تكلفة الخدمات المالية وجودتها و سهولة الحصول عليها علي سبيل المثال.

و كذلك علاقة الشمول المالي بعدالة توزيع الدخل ،حيث أنه يهدف الي العدالة في اتاحة التمويل و الوصول الي الفئات المهمشة ، و هو ما يعني أن العدالة في توزيع الدخل قد تكون مؤشرا علي نجاحه في تحقيق أهدافه.

٦: المراجع

٦-١: المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠١٦). بحث الدخل والإنفاق للعينة. جمهورية مصر العربية، القاهرة.

٢. الليثي. هبة.(٢٠١٥). القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية(٢٠١٥– ٢٠٣٠)، جمهورية مصر العربية ٢٩ نوفمبر– ١ ديسمبر، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٦-٢: المراجع الأجنبية

1. Anand, S., Sen, A., (1992). Human Development Index: Methodology and Measurement. Human Development Report Office Occasional Paper No. 12, UNDP, New York.
2. Arputhamani, J., Prasannakumari, K., (2011). Financial inclusion through micro finance: The way to rural development (A case study of Rajapalayam block in Virudhunagar district). *KKIMRC International Journal of Research in Finance and Accounting* .1(1): 94-115.
3. Barik, B., B., (2009) "Financial inclusion and empowerment of Indian rural households." *BV Rural Institute, Bichpuri, Agra*.
4. Chibango, C., (2013). The Future of Agricultural Credit in Zimbabwe a Stakeholder-Perspective. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2(3): 152-166.
5. Cull, R., Harten, S., Nishida I., and Bull G., (2014). *Benchmarking the financial performance, growth, and Outreach of Greenfield Microfinance Institutions in Sub-Saharan Africa*. The World Bank.
6. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., and Hess, J., (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank.
7. Dupas, R., and Robinson J., (2009). Savings Constraints and Microenterprise Deveiopment: Evidence from a Field Experiment. *NBER Working Paper Series* 14693.
8. Ellis, K., Lemma, A., and Rud, J. P., (2010). Financial Inclusion, Household Investment and Growth in Kenya and Tanzania. Overseas Development Institute. *Project Briefing No* 43.
9. Gujarati, D. N., (2009). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
10. Gunarsih, T., Sayekti, F., and Dewanti, L. R. (2018). International Journal of Economics, Business and Management Research, 2(03): 468-480.
11. Honnappa, S., & Basupattad, V. (2016). Financial inclusion through SHG-BLP: A study of SKDRDP SHGs in selected districts in Hubli region. International Journal of Commerce and Management Research, 2(9):104–109.
12. Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegrating vector. Journal of Economic Dynamics and Control, 12(2–3): 231–255.
13. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52(2): 169–210.
14. Julian S, J., Marr, A., (2017). Financial inclusion and poverty: The case of Peru. Regional and Sectoral Economic Studies, 16(2): 1-26.
15. Kochhar, S., Chandrashekhar, R., Chakrabarty, K. C., and Phatak,D. B., eds.(2009). *Financial Inclusion*. Academic Foundation.

16. Kumar, N. (2011). Financial Inclusion and its determinants: Evidence from state level empirical analysis in India. In Proceedings of the 13th Annual Conference on Money and Finance in the Indian Economy, Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai, India.
17. Kuri, P. K., and Laha, A. (2011). Financial Inclusion and Human Development in India: An Inter-state Analysis. Indian Journal of Human Development 5(1): 61–77.
18. Magazzino, C. (2015). Energy Consumption and GDP in Italy: Cointegration and Causality
19. Analysis Environment. Development and Sustainability, 17(1): 137-153.
20. Nalini, G. S., and K. M. Mariappan. (2012). Role of banks in financial inclusion. *The International Journal of Commerce and Behavioural Science,* 1(04): 33-36.
21. Nanda, K. and Kaur, M. (2016). Financial inclusion and human development: a cross-country evidence. Management and Labour Studies, 41 (2): 127-153.
22. Nirmala, V., and Yepthomi, K. K. (2014). Self-help groups: a strategy for poverty alleviation in rural Nagaland, India. *Int. Res. J. Soc. Sci,* 3(6): 23-32.
23. Okoye, L. U., Adetiloye, K. A., Erin, O., & Modebe, N. J. (2017). Financial Inclusion as a Strategy for Enhanced Economic Growth and Development. Journal of Internet Banking and Commerce, 22 (8): 1-14.
24. Preeti, S. (2014). Impact of Financial Inclusion on Economic Development. Department of Commerce ,University of Jammu, Jammu -180006.
25. Rangarajan, C. (2008). Report of the committee on financial inclusion. *National Bank for Agriculture and Rural Development (NABARD), Mumbai.*
26. Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER) Working Paper, 215.
27. Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development, 23(5): 613-628.
28. Sarma, M., Nikaido, Y., and Pais, J. (2015). What hinders and what enhances small enterprises' access to formal credit in India. *Review of Development Finance*, 5(1): 43-52.
29. UN. (2006). Building Inclusive Financial Sectors for Development. Joint Report by the United Nations Department of Economic and Social Affairs and the United Nations Capital Development Fund, New York NY: United Nations.
30. Song, X. & Rong ,J.(2017). Internet penetration, Inclusive Financial Development and the Growth in Per Capita Income. Advances in Economics, Business and Management Research, volume 48 9th International Economics, Management and Education Technology Conference (IEMETC 2017).
31. Uma, H. R., Rupa, K. N., & Madhu, G. R. (2013). Impact of bank led financial inclusion model on the socio-economic status of seral saving account holders. Perspex." Indian Journal of Research, 2(9): 50-52.
32. Unnikrishnana, R and Jagannathan, L. (2014). Unearthing global financial inclusion levels and analysis of financial inclusion as a mediating Factor in global human development. Serbian Journal of Management, 10(1): 19 – 32.
33. Wan, G., and Wang, C. (2018). Poverty and inequality in Asia: 1965-2014. No. 2018/121. WIDER Working Paper.